جامعة الأخوين
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵉⵅⴰⵡⵉⵏ
AL AKHAWAYN UNIVERSITY

الطقوس والممارسات الفلاحية

إثنوغرافيات التراث اللامادي

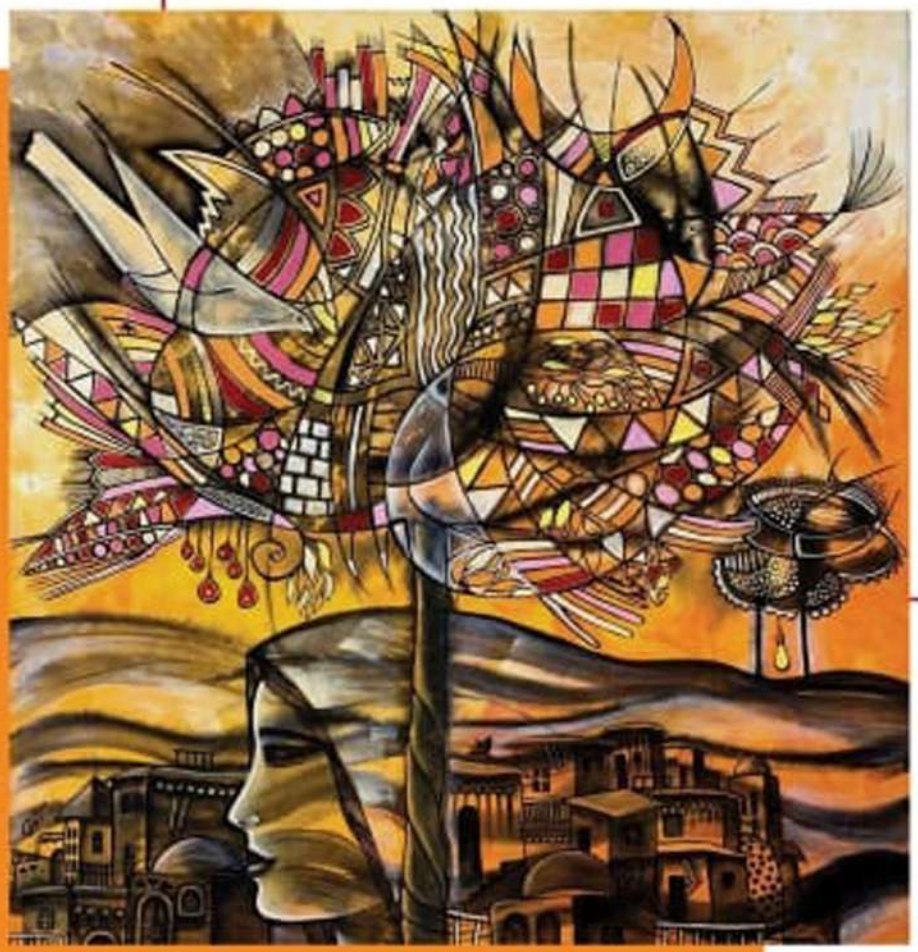

تنسيق:

د. عبد الكريم مرزوق - د. عبد الرحيم العطري

بحوث محكمة

الطقوس والممارسات الفلاحية
إثنوغرافيات التراث اللامادي

تنسيق:
عبد الكريم مرزوق، جامعة الأخوين، إفران
عبد الرحيم العطري، جامعة محمد الخامس، الرباط

منشورات جامعة الأخوين إفران
2022

الكتاب: **الطقوس والممارسات الفلاحية: إثنوغرافيات التراث اللامادي**

المؤلفون: مجموعة من الباحثين

تنسيق: الدكتور عبد الكريم مرزوق والدكتور عبد الرحيم العطري

الناشر: جامعة الأخوين، إفران

ومؤسسة مقاربات، فاس

الإعداد للنشر: مؤسسة مقاربات، فاس

لوحة الغلاف: محمد الركوعي (فلسطين)

الطبعة: الأولى

السنة: 2022

الإيداع القانوني: 2021MO3897

ردمك: 978-9920-568-32-6

لجنة القراءة والتحكيم

- الأستاذ الدكتور حسن قرنفل، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة
- الأستاذ الدكتور عبد الكريم مرزوق، عميد كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، إفران
- الأستاذة الدكتورة زينب معادي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
- الأستاذ الدكتور أحمد شراك، جامعة سيدي محمد بن عبد اللّه، فاس
- الأستاذ الدكتور لحبيب امعمري، جامعة سيدي محمد بن عبد اللّه، فاس
- الأستاذ الدكتور جمال بوطيب، جامعة سيدي محمد بن عبد اللّه، فاس
- الأستاذ الدكتور محمد أيت حمزة، جامعة محمد الخامس، الرباط
- الأستاذ الدكتور إدريس بنسعيد، جامعة محمد الخامس، الرباط
- الأستاذة الدكتورة سعيدة عزيزي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
- الأستاذ الدكتور موسى كرزازي، جامعة محمد الخامس، الرباط
- الأستاذ الدكتور محمد عبد ربي، جامعة الحسن الثاني، المحمدية
- الأستاذ الدكتور الخمار العلمي، جامعة سيدي محمد بن عبد اللّه، فاس
- الأستاذ الدكتور عبد الرحيم العطري، جامعة محمد الخامس، الرباط

الفهرس

تقديم: القروي أفقا للتفكير

د.عبد الكريم مرزوق - د.عبد الرحيم العطري 9

مقدمات في التراث اللامادي

دة. خديجة الهواري 13

لمحات من التراث اللامادي بالريف الشرقي

د. أيوب الشاوش..... 24

أنثربولوجيا الطقوس والعادات الفلاحية

د. محمد فخرالدين..... 34

تاغنجا أو "تِسْلِيتْ أُونْزَارْ" طقوس الاستمطار في المجتمع المغربي

ذ. هشام كموني - د. عبد الرحيم العطري..... 41

طقوس وعادات الحرث لدى قبائل زمور التراث القروي أفقا للتفكير

ذ. عبد السلام انهيري..... 58

السقي في المجال الواحي: عادات وتقنيات

ذ. الصديق الصادقي العماري - د.عبد الكريم مرزوق..... 75

الماء ودوره في توطين حواضرالساقية الحمراء حالة مدينة السمارة

د. امبارك ايت خليفة..... 100

الطقوس الزراعية في المجتمع القروي جماعة أيت المان إيموزار مرموشة أنموذجا

ذ. يونس علوي - د.عبد القادر محمدي 112

حضور المرأة في الطقوس والممارسات الفلاحية بمنطقة زمور آيت أوريبل أنموذجا

ذ.عزيز سعودي..... 125

الزرابي القروية المغربية إبداع فني نسائي بثقافة الرمز والحكاية الشعبية

ذ. محمد قنفودي - ذة. إبتسام بوكعيبات 152

طقوس وعادات تربية النحل وإنتاج العسل جماعة دار بلعامري أنموذجا
ذ.علي تيزنت 163
التقويم الفلاحي ترميز الزمن وطَقْسَنَةُ الممارسة
د. عبد الكريم مرزوق - د.عبد الرحيم العطري 184
ثقافة ينّاير بين الامتدادات الميثولوجية والممارسات الطقوسية
دة. صحرة شعويّة 212
الرعي والزراعة بسهل السراغنة من الدرايات التقليدية إلى التدبير الحديث
د. زهير النامي 240
طقوس وعادات تربية الماشية في منطقة بني خيران
ذ. عبد العزيز اجدي - د. عبد الغني زياني 262
أعراف الرعي الترحالي بالهضاب العليا قبائل بني كيل أنموذجا
ذ.عبد العالي الوالي 277
العادات الغذائية في المجتمع الرعوي رعاة بني مسكين أنموذجا
ذ.عبد الرزاق القرقوري 294
رحلة الخريف والصيف إثنوغرافيا المعيش اليومي لأسرة صحراوية من الرحل
د. ياسين الباقيلي..... 303
طقوس وعادات الحصاد في المناطق الجبلية
ذ. إبراهيم بلوح 321
طقوس وعادات انتاج الورد العطري بقلعة مكونة
ذة. خديجة ابريجا 337
آليات وتداعيات تحول الممارسة الزراعية في المغرب زمن الحماية
د.ميلود الرحالي - د. حسن ضايض 357
طقس تويزي بالأطلس الكبير استمرارية التضامن التقليدي ومقاومة التحولات السوسيوثقافية
د. رضوان ايت اعزى 373

تحول ممارسات الزراعة في مجتمع القنب الهندي جماعة فيفي أنموذجا
دة. نجاة التزروتي..... 383
المقدس والمجال الفلاحي الطقوس الاحتفالية بالمواسم بمنطقة الغرب نموذجا
ذ.حسن مويلح..... 401
الرموز التعبيرية في حراك لحراطين بموريتانيا
ذ. باب سيد أحمد أعل..... 417
النخيل في الحياة اليومية ثقافة "التدوير البيئي" في المجتمع الواحي
ذ.محمد البوزيدي..... 433
طقوس وعادات تأبير(تَذْكَارْ) النخيل بواحات الجنوب الشرقي واحات غريس أنموذجا
ذ.سفيان شعو - د.عبد الرحيم العطري 447

السقي في المجال الواحي: عادات وتقنيات

ذ. الصديق الصادقي العماري
جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
د.عبد الكريم مرزوق
جامعة الأخوين، إفران

تقديم

يتعلق نظام السقي بالواحات في الغالب بمياه الفيض وماء الفرشة الباطنية، حيث كانت وفرت هذه المياه معطى مغريا للتعمير والاستقرار بالواحة. وقد كان النظام السقوي من أهم الأنظمة التي ترتكز عليها الأنشطة الزراعة والفلاحة، حيث عمل الإنسان الواحي على ابتكار قواعد وتقنيات وعادات وأعراف مشتركة تقنن هذا النظام، سعيا منه لتدبير حالات الندرة والفيض للتكيف مع ظروف القاهرة. وبهذا يعتبر الماء عصب الحياة بالواحات باعتباره من الموارد الطبيعية والاقتصادية المحركة لعمليات الإنتاج والاستهلاك والاستقرار في المجال، فبفضله عرفت الواحات أنشطة فلاحية منتجة. غير أن وضعية مجال الواحات فرضت اتخاذ عدة تدابير للحفاظ على الاستمرارية والعيش الكريم بالرغم من قساوة الظروف الطبيعية، من خلال تخطيط محكم، وأن هذا الأمر فرض مواجهة كل الصعوبات والتحديات، بما فيها تدبير الخلافات والصراعات الطارئة بسبب طريقة استغلال المياه.وفي نفس الوقت كانت المياه عاملا من عوامل التضامن والتعاون بين السكان. ولما كانت الواحة تخضع لنظام قبلي تقليديتحت مسؤولية "اجماعة"، فقد وضعت هذه الأخيرة لعمليات السقي إطارا قانونيا تمثل في مجموعة من الأعراف والعادات لضمان حسن استغلال الماء وتدبيره.

وسنركز في هذه المساهمة على بعض النماذج من واحات المغرب مثل زيز وغريس وتودغى ودرعة، لأنها واحات تركز بالأساس في أنشطتها الأساسية على الفلاحة والزراعة، ولكونها واحات متجاورة ومتشابهة إلى حد ما من حيث نظام

السقي.حيث "يمكن اعتبارها مجالا لطرح ومعالجة المسألة المائية في علاقتها بالمعطيات الطبيعية والبشرية والمجالية باعتبار هذه المنطقة تشكل بيئة واحية تركز في توازنها الإيكولوجي على عنصر الماء أولا، والماء ثانيا، والماء ثالثا"[1]. فكل مجال يُنتج طابعه الخاص وعلاقاته الإنتاجية والاجتماعية حسب متطلباته ومستويات تطوره، لأن الإنسان يعمل على تنظيم المجال وتغييره، وفي المقابل يؤثر المجال في هذا الإنسان وفي نمط حياته، لذلك "تعتبر الواحات مجالا للتعايش والتكامل، حيث عمل إنسان الواحات على خلق نظام إنتاجي محكم يتميز بالليونة، ليضمن استقراريته، وليواجه مختلف الأخطار والمشاكل التي يمكن أن تحدق به"[2].

وفي هذا السياق نكون أمام طرح مجموعة من التساؤلات نراها ضرورية، من قبيل:ما أنواع الموارد المائية بالواحات؟ وكيف تتوزع ملكية الماء في علاقتها مع ملكية الأرض؟ وما نظام السقي المعتمد بالواحات؟ ما حدود التشابه وأين يتمثل الاختلاف بين نماذج من هذه الواحات؟ وما الأعراف والعادات التي تؤطر هذا النظام؟ وقبلا، ما هي التقنيات المعتمدة في عمليات جلب مياه السقي؟ هل يمكن الحديث عن نوع من التحول في النظام السقوي بالواحات أم أنه لازال يعتمد على تقنياته وعاداته التقليدية؟

1- الموارد المائية بالواحات

ارتبطت الواحات على مر التاريخ بالوديان والأنهار، حيث كانت ولازالت موطنا لاستقرارالعديد من الرحل، وذلك لأنها تتوفر على موارد مائية ضامنة للحياة ومشجعة على الانتاج، من ماء وأرض وراحة وهدوء وسكينة، لذلك اعتبرت "الواحة جزرا صغيرة للحياة والزراعة في الصحراء مرتبطة بوجود المياه، ويكون الري الشرط المطلق لقيام كل زراعة منتظمة أو كل حياة قائمة"[3]. فالواحات مجالات تتميز بوجود مجموعات بشرية قَبلية، يحكمها نظام يؤطر العلاقات، ونظام إنتاجي زراعي وفلاحي

1احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، منشورات مختبر الأبحاث في المجتمعات الصحراوية، سلسلة دفاتر الجنوب، رقم 1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير، جامعة ابن زهر، أكادير، ط2، 2012، ص 20.

2أيت حمزة محمد، التوازن الإيكولوجي بين التنافس والتكامل، ضمن: أعمال ندوة المجال والمجتمع بالواحات المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1993، ص 77.

3بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص 891.

محدد مرتبط بشرط وجود الماء، وبهذا كان الإجماع حول نظام استغلال هذا المورد الحيوي في عمليات السقي. وتعتبر"الواحة هي المجال المنتشر على بعض المئات من الهكتارات، وتنتشر بها حضارة مائية بمكوناتها التقنية، كأشكال تعبئة المياه وتوزيعها ونظامها الاقتصادي، وكذا بنظامها الاجتماعي المتمثل في حقوق المياه، وكذا التوازي بين المورفولوجيا الاجتماعية وأشكال توزيع المياه، ثم العلاقة بين قوانين المياه والتراتب الاجتماعي والهوية الفردية والجماعية"[1].

فالموارد المائية بواحات الجنوب الشرقي تتميز عادة بالجريان الدائم، لأنها تستفيد بشكل كبير من التقاطعات الحاصلة بينها نتيجة مياه التساقطاتالتي تفيض بها جبال الأطلس الكبير خاصة، حيث نجد واحات فكيك وزيز وغريس وتدغىودرعة متجاورة بالرغم من أنها تختلف من حيث المساحة، لكنها تتشابه في بعض الأعراف والتقنيات الخاصة بنظام السقي. وقد "شكل الأطلس الكبير، ... خزانا كبيرا للمياه، فرغم تفسير جفاف المناطق الصحراوية بالأطلس الكبير، فإن المناطق تعتمد على ما يجود به من مياه، خاصة منها المناطق الوسطى الممتدة بين زيز ودرعة والتي تتميز بوجود مجاري مائية دائمة الجريان. فالقسم الأكبر من وارداته المطرية يشكل الجريان السطحي على شكل فيضانات مركزة تنحدر باتجاه الأودية الصحراوية، أما الجزء المتبقي من هذه الواردات فهو يغذي الفرشات العميقة المتنوعة، كما أن جزء من مياه هذه الفرشة يعود من جديد نحو السطح عبر سلسلة من العيون التي تبرز على طول قدم الجبل، منها عين تزكي وعين إماريغن اللذان يشكلان أهم مكونات الجريان العادي لواد تودغى"[2]. حيث تختلف الوديان والأنهار خاصة بالواحات بكون بعضها يشكل موردا للآخر، و"يمثل وادي زيز أهم وحدة هيدرولوجية بالمنطقة، حيث

1Bencherifa Abdellatif, «Ecologie Culturelle de l'oasis de Figuig, l'utilisation actuelle des ressources Hydro-agricole entre l'abandon, la consolidation et l'intensification», In: ALAOUI M.1 et CARRIEREP, éd: aspects de l'agriculture irriguée au Maroc, Publication de l'Université Mohamed 5,Rabat, et de l'Université de Paule Valery Montpelier, 1991, P: 56.

2مهدان امحمد، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، منشورات جامعة ابن الزهر، أكادير، 2012، ص 55.

يعتبر مصدر جل المياه المغذية للحوض. ويتميز بنظام ذي نزعة صحراوية مع جريان شبه دائم أكثر من سنة على سنتين، زيادة على فيضانات الخريف والربيع"[1].

فطريقة استغلال مياه الموارد المائية تخضع لنوع القبائل وانتمائهم العرقي والإثني أحيانا، وشكل التراتبية الاجتماعية داخل القبيلة، وحتى من حيث تموقعالأراضيفي السافلة أوالعالية، والقرب أوالبعد عن الوادي، إطافة إلى نوع الأعراف والعادات وشكل التقنيات المعتمدة في السقي. وبخصوص "واحة تودغى عرفت الاستقرار والزراعة منذ قرون عديدة، غير أن الاختلاف الموجود بين القبائل المستقرة بهذه الواحة أثر بشكل كبير في أشكال إعداد وتهيئة وكذا توزيع الموارد المائية، فأيت تدغت المستقرين بعالية الواحة يستغلون مياه العيون الدائمة الجريان في سقي الأراضي الزراعية المحاذية لمجرى الوادي. أما أيت عطا الذين كانوا يمارسون الترحال قديما والذين حصلوا قبل الحماية على العديد من القصور بسافلة واحة تودغى، فإنهم كانوا يعتمدون على استغلال المياه بواسطة الخطارات والآبار باستعمال الطاقة البشرية أو الحيوانية"[2].

وتتنوع الموارد المائية بالواحات حسب نوع النهر، ومدى قدرته على استيفاء حاجات السكان من الماء الضروري للسقي على وجه الخصوص، ومن حيث كونه طبيعيا أو مستحدثا من قبل ساكني الواحة، لذلك نجد "الأنهار الكبرى الجارية، وهي الأنهار الكبرى المعروفة بالأنهار غير الأدمية التي لم يحتفرها الناس، وتتميز بالتصريف الدائم والمستمر للمياه التي تستعمل للفلاحة والسقي والشرب وكل الاستعمالات المتعلقة بالصناعة وغيرها. والاستعمال هنا يكون مشتركا وعاما، لا يدعو إلى النزاع والمشاحنة. وإذا توفرت غزارة المياه في النهر أصبح الانتفاع به في السقي جائزا ما شاء ومتى شاء المنتفع، علما أنه لا ضرر فيه على أحد"[3].

ويعد نهر درعة من أضخم وأكبر الأنهار مساحة وغنى من حيث وفرت المياه، فهو يغذي مساحة شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويشهد له بالجريان الدائم

1Meunié Jacques Djinn, Le Maroc Sahariendes origines à 1670,t1, Editeur: Klincksieck, Paris, 1982, P: 149.

2مهدان امحمد، المرجع السابق، ص 59.

3لمراني علوي محمد، قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى، ضمن: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم11، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، أيام 10-11-12 دجنبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999، ص 50.

حتى في لحظات الجفاف مقارنة مع الأنهار الأخرى المجاورة، بالرغم من أنه يعرف حالات الانقطاع من الوقت للآخر. فهو "يتكون من رافدين أساسيين: نهر دادس ونهر ورزازات حيث تتجمع مياه النهرين بزاوية نورباز جنوب مدينة ورزازات لتشكل نهر درعة. وهكذا ما يكاد النهر يجتاز خانق «تاغيا» حتى يشرع مباشرة في ري الأراضي الزراعية بالواحات التي تحمل اسمه"[1].لذلك يحظى هذا النهر بأهمية بالغة بالنسبة لعمليات السقي، لأنه "المحور المائي الرئيسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بواحة ترناتة. يتغذى من روافد أودية مكون، وورززات، ودادس المنحدرة من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير، والمكونة لحوض درعة الأعلى حيث الارتفاعات تتراوح ما بين 1371 و1371م (قمة مكون). ويعتبر حوض درعة الأعلى تجمعا لروافد واد درعة، الذي شكلت مياه فيضه، على امتداد السنين، موردا للعمليات السقوية والزراعية، ومصدرا للحفاظ على التوازنات البيئية المحلية، لما توفره مياه الفيض من حمولة طبيعية غرينية تخصب التربة وحمولة مائية تغذي الفرشة المائية"[2].

أما بخصوص الأنهار الصغيرة فلها خصوصيتها وشروط استغلال مياهها لأجل السقي، غير أنها تحتمل وجهين للاستعمال من دونإحداث الضرر للمنتفعين الآخرين، كما تستوجب الأحقية في الاستغلال بشكل يضمن استفادة جميع الأراضي من مياه النهر. لهذا"صغار الأنهار يمكن أن تكون على شاكلتين:**أولا**، أن تكون مياهها عالية وإن لم يحبس، وتكفي جميع المستغلين المنتفعين من غير تقصير. وهذا يعني أنه يجوز لكل مالك أرض من أهل النهر أن يأخذ ويستغل من النهر مقدار شرب أرضه في وقت حاجته، ولا يعارض بعضهم بعضا، لكن إذا أراد قوم أن يستخرجوا منه ممرا مائيا، أو نهرا صغيرا يساق إلى أرض أخرى، أو أن يجعلوا إليه مغيض نهر آخر، فإن كان ذلك يسبب الضرر لأهل النهر، تم منعهم وتوقيفهم. **ثانيا**، أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعلو للسرب إلا بحبسه فللأول من أهل النهر أن يبتدئ بحبسه ليسقي

1البوزيدي أحمد، قضايا توزيع الماء بواحة درعةمن خلال الوثائق المحلية، ضمن: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم11، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، أيام 10-11-12 دجنبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999، ص 80.

2والداودي سليمان، وبوزيد نسيبة، وندراوي المصطفى، الأساليب التقليدية لتدبير الموارد المائية ورهان التنمية، حالة واحة ترناتة بدرعة الوسطى، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 02، العدد 04، السودان، الخرطوم، أبريل 2021، ص623.

أرضه حتى تكتفي منه وترتوي، ثم يحبس من يليه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم منتفعا بالماء آخرهم حبسا له"[1].

وفي هذا الصدد، نقف عند بعض الموارد المائية في واحة دادس، حيث تتميز بخصوصيات تميزها عن غيرها من الواحات المجاورة، وذلك راجع إلى الموقع الجغرافي للمنطقة، الذي يفرض نوعية خاصة من هذه الموارد. فالأنهار التي تستفيد منها واحة دادس تتخذ مسارات مركبة ومتشعبة، ومن أمثلة ذلك، "يخترق أسيف ثايت حْمد وهو أحد روافد أسيف امْكْلُونْ الموسمية أراضي دوار "أَلَمْدُون" و"أمَجْكْلَاكْ" بعد اجتياز خانق(تَاغْيَا-ن-امَسْكار) يصل إلى منطقة تنفرج فيها التضاريس. وينبسط قعر الوادي متشكلا من مصاطب نهرية ابلة للزراعية إذا كانت كية الماء كافية. ويمتد السهل الداخلي حتى جنوب "أَلْمُود" حيث ينتصب عرف يعبره النهر بطريقة مستعرضة مشكلا خانقا طويلا وضيقا (تَاغْيَا-ن-اكْلُوتِي). يتميز النهر بين الخانقين بموسميته، وقلة مياهه، حيث يجف سليله في غير أوقات الفياضانات علما بأنه يعد المصدر الوحيد للسقي إذا استثنينا بعض العيون التي تظهر عند مدخل المضيق الجنوبي"[2].

كما تعتبر العيون مصدرا مهما لعمليات السقي بالواحات، حيث تفيض على الحقول الزراعية بكميات كبيرة من المياه، فقد"تشكل المياه الجوفية المورد الثاني بعد المياه السطحية التي يمثلها نهر زيز... وإذا كانت العيون في حوض زيز الأوسط هي عيون فم غيور إلى الأعلى من مدينة الرشيدية، وعيون زاوية أوفوس بالرتب، لم يرد لها ذكر في مصادر العصر الحديث باستثناء عيون "طوطو كلف"(العين الزرقاء لمسكي)....فإن هذا يعتبر دليلا على عدم وجودها خلال تلك الفترة... وجودها لم يكن إلا في مراحل متأخرة جدا"[3]. وتعد عين مسكي بواحة مدغرة من أبرز وأهم العيون الحية، لأنها تفي احتياجات مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة على

1المراني علوي محمد، قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى، ص 51.

2آيت حمزة محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب-نموذج من حوض دادس-، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، العدد 13، الرباط، 1987، ص 145.

3عبد اللوي علوي أحمد، مدغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1996، ص 87-88.

ضفاف وادي زيز، لأن "عين مسكي تقع بعيدة عن الجبال الأطلسية في هضبة ذات فرشة مائية تكون احتياطي مهم من الماء، يمكن أن يغطي كل حاجيات الإقليم"[1].

2- ملكية الماء

يعتبر الماء موردا حيويا داخل الواحات، لدرجة أن ملكيته لها أهمية بالغة قد تعادل أو تفوق ملكية الأرض، على اعتبار أن الماء يكون أسبق التحديد من الأرض أو السكن، إذ أن"في الواحات الأرض متوفرة، لكن إنتاجيتها مرتبطة بسقيها، وعليه فإن ملكية الماء تظهر أكثر أهمية من ملكية الأرض، وتكتسي بالتالي مكانة حاسمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الصحراوية"[2].لدرجة أن ملكية الماء شكلت محور صراع بين الناس داخل القبيلة الواحدة أو بين القبائل، خاصة خلال فترات الجفاف والقحط، وترتبط قضايا الماء عامة بمشكل تداخل الحقوق الفردية والجماعية، وبطرق الإفادة من هذه الثروة الطبيعية.فالماء بالواحات مورد طبيعي جماعي لكنه يمكن أن يكون خاصا بفرد معين، بل يباع ويشترى أو يخضع للكراء. فإن ملكيته تكون خاضعة لمنطق العرف والقانون لا يمكن أن يختلف حول شرعيتها أحد، حيث "تعتبر الملكية الفردية للماء أكثر شيوعا وأكثر انتشارا في كل واحات درعة. وتخضع هذه الملكية لكل الإجراءات الشرعية والقانونية، التي تخضع لها الممتلكات الأخرى من حيث التوريث والبيع والشراء والرهن والكراء وكل ما تستدعيه طرق المعاملات بين المتساكنين في قصور الوادي. ومن هذا المنطلق فإن مالك الماء يتصرف في حصته تصرفا مطلقا لا يعترض عليه فيه أحد"[3].

كما كان في واحات درعة نوع آخر من ملكية الماء، غير أنه انقرض ولم يعد له وجود، كان يستفيد منه صاحبه من دون أن يؤدي أي خدمة على امتلاكه، وهو ماء خاص بسقي الأراضي المخزنية التي كانت بحوزة القياد والعمال في وقت من الأوقات، غير أنه تحول إلى ملكية خاصة. فقد "كان المخزن يستولي على قدر من الماء قسرا من سواقي بعض القبائل ويجعله عبر مصاريف كبرى تعرف بمصرف

---

1 عبد اللوي علوي أحمد، المرجع السابق، ص 88.

2 Gilbert Grandguillaume, «De la coutume à la loi. Droit de l'eau et statut des communautés locales dans le Touat précolonial», Peuples méditerranéens, n◉ 2, Paris, France, 1978, P: 122.

3 البوزيدي أحمد، قضايا توزيع الماء بواحة درعةمن خلال الوثائق المحلية، ص85.

المخزن أو ساقية المخزن. وهذا الماء من حيث المبدأ في ملكية المخزن، ويتصرف فيه العامل المخزني بالمنطقة وهو من الماء المحرر[1]، ولا يؤدى عنه أي عمل كيفما كان نوعه في الساقية. وقد وزعت القبائل، التي تأخرت عندها الأراضي المخزنية هذا الماء وحولته إلى ملكية خاصة تتصرف فيه بالبيع والشراء بواسطة ترناتة(أرض المعدر)، أما ماء المخزن بساقية إفليوتينزولين فإنه لا يزال يحتفظ بوضعيته وتديره الدولة حاليا بواسطة مصلحة الاستثمار الفلاحي التابعة لوزارة الفلاحة"[2].

أما بخصوص واحة فكيك فهي تتميز بخصائص متعددة في طريقة توزيع مياهها واستغلالها مقارنة بمجموعة من المناطق شبه الصحراوية كواحات زيز مثلا، إذ أنه "فيما يتعلق بملكية المياه الفكيكية فهي فردية وخاصة على خلاف تافيلالت التي يكون فيها استعمال مياه السواقي جماعيا"[3]. وبخصوص نظام توزيع مياه السي الفكيكية "يتم توزيع الحصص المائية على الأشخاص بحسب المجهود العضلي المبذول في عملية حفر الفجارات"[4]، ونقدم لذلك مثالا يتعلق بعين "تزادرت" ذات أكبر صبيب مائي في الوقت الحاضر وهي في ملك قصر زناكة، حيث نجد أسرا معينة تسيطر على كميات كبيرة من صبيب هاته العين المهمة قد تصل إلى "يوم ماء" كامل مثل اثنين: أولاد بوراس وخميس وأولاد مرزوق[5].

فملكية الماء بالواحات قد تكون في ملك القبيلة، حيث هذه الأخيرة تتحكم في تدبيرها وتسييرها وتوزيعها على السكان بمنطق محدد يكون محل إجماع عند العامة وفق قوانين وأعراف متفق عليها، وبالتالي تصبح ملكية الماء ملكية جماعية تبيح لكل مالكي الأرض من سكان القبيلة حق الانتفاع منها واستغلالها في السقي،

1هو نوع من الماء يستفيد منه صاحبه دون أن يؤدي عنه أية خدمة بأكَوكَ أو الساقية.

2البوزيدي أحمد، قضايا توزيع الماء بواحة درعةمن خلال الوثائق المحلية، ص86.

3إ. دان روس، المجتمع والمقاومة بالجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 18811912، ترجمة أحمد بوحسن، مراجعة عبد الأحد السبتي، منشورات زاوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006، ص. 103.

4مزيان أحمد، فجيج: مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن 19، مطبعة فجر السعادة، الدار البيضاء، المغرب، 1988، ص 147.

5مرزوق عبد الكريم، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفجيج، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية 19951996، ص. 111.

ونجد "هذه الملكية نادرة في واحات درعة، ولا توجد إلا في المناطق التي توجد بها سواقي أُغتصبت في أيام الفتن والغليان الاجتماعي. وفي هذه الحالة ملكية الماء تخضع للجماعة ويتم توزيع المياه للسقي انطلاقا من عالية الساقية (الربطة[1] في الربطة) إلى سافلة الساقية، وإلى أن يتم سقي كل الأراضي التي يمكنها الاستفادة من مياه الساقية. وفي إطار هذه الملكية فإن عمليات ترميم أكَوكَ وكنس الساقية تتم بشكل جماعي وبقطع النظر عما يملكه الشخص من أراضي مادامت هذه الأراضي تستفيد من الساقية"[2].

أما الزوايا فقد اكتسبت بفضل مكانتها الدينية داخل واحات درعة حقوقا هامة من حصص الماء، على اعتبار أنها مؤسسات فاعلة بالواحة ولها أراضي في ملكها، ومصدر ملكية الماء يتأرجح بين تخصيص القبائل لهذه الزوايا حصص معينة مثل يوم الأحد(زاوية تامكروت)، إذ لا يستبعد أن يكون بعض شيوخ الزاوية "قد عملوا على الزيادة في امتلاك الماء، إما عن طريق شراء "النوبات"، أو عقد الاتفاقيات، أو تنازل بعض الناس عن حقوقهم مقابل بعض الخدمات المعنوية أو المادية"[3]، أو تلك التي "حصلت عليها بفضل الظهائر السلطانية(زاوية سيدي صالح)"[4].فالزوايا بالواحات لها دور فاعل وتتميز بحضور فعلي وسلطة دينية واجتماعية وسياسية، وممتلكات خاصة حصلت عليها عن طريق الهبة من الناس أو المخزن.

3- تقنيات السقي وتوزيع المياه

الإنسان الواحي يحاول على الدوام التكيف مع الظروف الطبيعية والمعيشية، حيث يخلق لنفسه منافذ إبداعية تحقق له الاستقرار والعيش الكريم بالمجال. وفي مجال السقي برع الإنسان الواحي في تشييد السدود وبناء السواقي والخطارات وغيرها. فقد "أبدى السكان براعة في ابتكار تقنيات خاصة لاستغلال مياه العيون والسيول والوديان والأنهار والمياه الجوفية، فأقاموا السدود لتحويل المياه الجارية إلى سواقي لري حقولهم، وحفر الآبار، وأنشأوا الخطارات وغيرها. كل ذلك يعني تجنيد

1مدخل المصرف، كما يقصد بها ما يقفل به مدخل الماء في كل مصرف.

2البوزيدي أحمد، المرجع السابق، ص86.

3عمالك أحمد: جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية من النشأة إلى وفاة الشيخ محمد الحنفي، ج 2، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2006، ص367.

4البوزيدي أحمد، التاريخ الاجتماعي لدرعة مطلع القرن17- مطلع القرن20، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، ص273.

طاقات تقنية وبشرية هائلة، ويعني أيضا تنظيما اجتماعيا محكما يستجيب لتدبير الثروة المائية، والمحافظة عليها"[1].إن الأنظمة التقليدية لتوزيع وتدبير الماء بالواحات تخضع لإشراف هيئة محلية منتخبة(اجماعة) مكونة من مجموعة من الأفراد يعهد لهم بالخبرة والتجربة، حيث يتم انتداب "عامل الساقية" أو ما يسمى بالأمازيغية "أمغار ن-وامان"، وهو الشخص المكلف بالحرص على تنظيم شؤون تقنيات السقي، بدءا من دعوة الناس إلى القيام بأعمال التنظيف والصيانة أو الحفروفقا لمبدأ "حد الصايم"، إلى تدبير وتسيير ومراقبة توزيع الحصص بين المستفيدين من أصحاب الأراضي، وفرض العقوبات على المخالفين، وإحكام سلطة القبيلة وإقرار أعراف اجماعة.

فتشكل السدود التقنيات التقليدية القديمة التي اعتمدها الإنسان الواحي من أجل توجيه المياه نحو الأراضي الزراعية، وهي تقنية تعتمد على وسائل من الطبيعة كالخشب وأغصان الأشجار والحجر...، ونجد "على طول وادي زيز شريطا ضيقا متقطعا من المزروعات يقطع المنحدرات القاحلة الجرداء، ويتم ري هذه الأراضي بطريقة تقليدية. تقضي بوضع سد منخفض من الحجارة والأعشاب على مجرى النهر. ينشأ عنه مسطح من الماء تأخذ منه ساقية ترابية كبيرة لري حواشيه وسافلته"[2]. فمن دون هذا السد لا تصل مياه الفيض إلى الأراضي الزراعية، حيث يتم تغيير اتجاهها من الوادي عن طريق السواقي الكبرى ثم المصارف، حسب الاستحقاق واعتماد مبدأ النوبة. أما واحات عرب الصباح غريس، تتم عمليات السقى حسب الأيام، حيث نجد "قطاع فزنة، الذي يُسْقى بواسطة سد تحويلي وهو "سد الكْفِيفَات"، يشكل وحدة بشرية متجانسة، مما جعل حصصه المائية توزع حسب المساحة، حيث تقدر مساحة هذا القطاع المسقي بحوالي 880 هكتار"[3]، في حين أن "قطاع العْشُورِية والجْرف، الذي يسقى بواسطة سد "سِيدِي مَجْبَر"...، تهُم مياهه مجموعتين مختلفتين هما العَشُورِية والجرف، ويتم توزيع المياه بينهما حسب أيام الأسبوع، حيث يخصص يومان في الأسبوع للعشورية، وخمسة أيام "لأولاد غَائم". بينما قطاع

1احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، ص 20.

2عبد اللوي علوي أحمد، مدغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، ص 93.

3Séminaire sur L'irrigation par Epandage Des Eaux De Crue, royaume du Maroc, office régional de mise en valeur Agricole du Tafilalet, Er-Rachidia, N: I.T.449 – a, P: 35.

"الكَارَة"، الذي يسقيه سد الكَارَة، يهم مجموعات متعددة منها "الكارة" و"الجرف" و"حَنابُو"، ويتم تقسيم مِياهه حسب أيام الأسبوع، حيث توجه المياه نحو سافلة قطاع العشورية، والباقي يُوزع على "البُويا" وحْنابُو. وتصل مساحة هذا القطاع 1220 هكتار"[1].

وبخصوص واحات درعة، يسمى السد التقليدي بأكُّوك وله مكونات ربما لا تختلف عن مثلها بواحات زيز وغريس، حتى من حيث الأدوار والوظائف، حيث"يتم تحريف المياه بواسطة سد أُكُوكْ، وهو سد تقليدي بني بمواد هشة تتكون من أغصان الأشجار المتواجدة على مقربة من الأنهار كالطرفاء والسوحر والغار والقصب، وتثقل بأحجار كبيرة، تضاف إليها الحشائش والحصى لسد الفجوات، فيتمكن السد من جمع المياه ورفع مستوى الصبيب الذي ينحرف نحو الساقية، وفي نفس الوقت يسمح بتسرب الفائض وإزالة السد بسهولة إبان الفياضانات دون حدوث أضرار بالسواقي"[2]. فإن سد "أكوك"، كما يسمى محليا، هو "السد الصغير الذي يقيمه سكان درعة في عرض الواد لرفع منسوب الماء حتى ينساب عبر الساقية.[3]

كما تميزت بعض المناطق من واحات المغرب بتقنيات أخرى في عمليات تدبير مياه السقي، حيث كانت الخطارة هي الوسيلة الأساسية للاستعمال، وهي "عبارة عن قنوات تحت أرضية قد يصل طول الواحدة منها إلى ثمانية كيلومترات أو أكثر، وتتصف القناة بعلو يتراوح ما بين مترين و20 مترا، ويختلف هذا العمق من منطقة إلى أخرى بحسب عمق الفرشة المائية، كما يعرف تناقصا كلما انتقلنا من العالية في

1ميوسي محمد، تافيلالت من أطروحة التراجع إلى أطروحة التحول والاستمرار أداء الواحات بين المقاربتين المشهدية والشمولية أية تنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، بحث مرقون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص 270.

2آيت حمزة محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب-نموذج من حوض دادس-، ص 135.

3البوزيدي أحمد، تدهور البيئة بواحات درعة من خلال الكتابات المحلية، كتاب، البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تنسق محمد حمام، سلسلة الندوات والمناظرات، رقم 9، 2005، ص 98.

اتجاه السافلة"[1]. وتسمى أيضا بالفجارات كما هو الحال بواحة فكيك، باعتبارها "تقنية تقوم على تصريف مياه مدفونة في الأرض عبر قنوات باطنية إلى أن تخرج إلى السطح عن طريق الجاذبية"[2].إنها بمثابة نظام تقليدي قديم للسقي، عرفه الإنسان منذ قرون غابرة في المناطق شبه الصحراوية، وهي متواجدة بمنطقة مدغرة، ومنطقة فكيك، ومنطقة الجرف على وجه الخصوص.

هذه التقنية تتكون من عدة عناصر يتميز كل واحد منها بوظيفة محددة، من أجل استخراج المياه الجوفية وضمان حسن استغلالها وتوزيعها. فجميع عناصر الخطارة تشتغل في ظل نسق متكامل من الوظائف، "أولها البئر الرئيسي (العين)، الذي يعتبر أول بئر في سلسلة الآبار التي تكون نظام الخطارة وأعمقها، فهو بمثابة عين الخطارة، وذلك لأنه يمكن من استخراج مياه الفرشة الباطنية وتجميعها قبل صرفها باتجاه القناة التحتية، هذه القناة تتكون من جزأين، جزء مغطى يمتد في عالية القناة، وآخر مكشوف بالقرب من المجال الزراعي المسقي بالخطارة، ويرتبط مباشرة بشبكة التوزيع في حالة غياب حوض لتجميع مياه الخطارة. أما سلسلة الآبار التي تفصل فيما بينها ما بين خمسة أو10 أمتار، فلها عدة وظائف، منها تسهيل ولوج العمال إلى القناة الباطنية للخطارة للقيام بالأعمال الخاصة بحفر واستصلاح القناة، كما أنها توفر لهم الهواء والضوء، إضافة إلى أنها تصلح لاستخراج الأحجار والأتربة أثناء الحفر"[3].

فالخطارة عامة ممارسة إبداعية أنشأها الإنسان الواحي من أجل تجاوز حالات القحط والجفاف التي عانت منها المناطق الواحية في فترات معينة بسبب قلة التساقطات. فبخصوص واحة مدغرة "توجد خطارة بقصر سيدي أبو عبد اللّه تحمل اسم «تَحْرَاقْتْ»، وأخرى بقصر «تازناقت». على أن أكبر هذه الخطارات تمتد من

1العربي عبد العزيز، وعلي فالح، نظام الخطارات تراث مائي غني يواجه إشكالية ندرة المياه وتحدي التغير المناخي، واحات المعيدر أنموذجا، منشورات مجلة التغيرات المناخية والتنمية الترابية بالمغرب، 2017، ص 29.

2مزوز ليلى، بوصفيح صباح، بابا خويا محمد، الموارد المائية بواحات تافيلالت بالمغرب بين إكراهات الندرة وإشكالية التدبير، دراسة حالة واحة الجرف، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص 296.

3مهدان امحمد، خطارات الجنوب الشرقي للمغرب تراث يستحق الاهتمام، مجلة الموروث، العدد 22، منشورات معهد الشارقة للتراث، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2021، ص 41.

قبالة قصر تاوريرت مرورا بوادي ماء يوسف إلى حدود قصر تازناقت، ويسمى القسم الأوسط منها الذي يقابل قصر القصبة الجديدة بخطارة سيدنا بن أحمد بن احفيد"[1].إن وجود الخطارة يوضح بجلاء أن هذه الواحة كانت تتعرض لحالات عصيبة بسبب تدبدب جريان وادي زيز، لكن "الظاهر من خلال تتبع تنظيم مياه الخطارة، أن هناك تبياناً شديداً في تَمَلُك الماء والأرض في واحات زيز وغريس. حيث وجدنا في بعض الخطارات أن هناك ارتباط وَثيقا بين المَاء والأرض، فلا مَجال لبيع الماء بدون الأرض، ولا الأرض بدون الماء، وهذا يدل على اقتران الماء بالأرض"[2].

وشكلت الخطارات بمنطقة الجرفتراثا مائيا عريقا، ارتبط بممارسات وسلوكات تقليدية مُحْكمة في إدارة وتدبير المياه، إذ"تخضع الخطارات لقوانين عرفية، بحيث لكل خطارة رئيسها، ويسمى بالشيخ، والذي يحتل قمة هرم إدارتها، ويتم تعيينه إلى أجل غير مسمى، كما يحق للساكنة أن تحرمه من مهامه إذا اتضح أنه لا يفي بوظيفته الرئيسية لضمان استمرارية الخطارة، ويتم تعيينه وفقا لشروط مضبوطة كأن يكون ناضجا وذو خبرة، وتوفره على ساعات من الماء، وأن يحظى باحترام وثقة الساكنة، ومقيما بالقرب من الخطارة"[3]، ويقوم بأدوار أساسية، ومن أبرزها "اتخاذ جميع القرارات اللازمة للحفاظ على صبيب الخطارة، كما يسهر على تدبير ميزانيتها، ويتدخل في التحكيم للنزاعات التي تكون بين أصحاب الحقوق"[4]. وشيخ الخطارة لا

1عبد اللوي علوي أحمد، مدغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، ص 97.

2زين العابدين عمر، الماء والأرض بواحات زيز وغريس الأسفلين، دراسة في أثر الماء في المجتمع والذهنيات، ضمن كتاب جماعي بعنوان: واحات زيز وغريس -المجال والإنسان والمجتمع-، تنسيق: الصديق الصادقي العماري ورشيد الزعفران، مطبعة شمس برانت، سلا، المغرب، ط1، غشت 2021، ص 142.

3 Sanae bouhamid Alaoui, «Evaluation des performances technico économiques A l'échèle des exploitations Agricoles des oasis de Tafilalet, cas des permetreaoufous et jorf», projet de fin d'études pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'état en Génie rural, Institut Agronomique et vétérinaire Hassan2, 2011, P: 40.

4Spoerry Sylvie, «le retour en eau des khettaras de jorf, une oasis du Tafilalet, SUD EST du Maroc, dynamique de gestion de l'eau», En vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie tropicale de L'IRC sup agro, option gestion sociale de l'eau, programme de lutte contre la désertification et lutte contre la pauvreté par la sauvegarde et la

يشتغل لوحده بل "يساعده في مهامه مجموعة من المساعدين والذين يسمون محليا بالمزارك"[1].كما تعرف الخطارات عامة أعمال صيانة مستمرة من أجل الحفاظ على صبيبها بانتظام، وهذه الأعمال غالبا ما تكون بطريقة تشاركية تضامنية، تشمل جميع أفراد الجماعة الاجتماعية للقبيلة، وتأخذ بعين الاعتبار نوع وحجم ملكية الأرض التي على أساسها تقسم الأعمال، ففي واحات الجرف مثلا "يساهم كل المنتسبين إلى الخطارة في مختلف أعمال الصيانة عن طريق العمل مباشرة أو عن طريق دفع الأجر حسب حصته من الماء" [2] . وبهذا شكل التدبير التقليدي للخطاراتبواحة الجرف تراثا مائيا لا ماديا اكتسى أهمية وقيمة كبيرة نظرا لبعده التاريخي والاجتماعي والثقافي والإيكولوجي...، ولاحتضانه عدة ممارسات وتقاليد تُبرز مسألة التكيف مع مختلف الظروف الطبيعية القاسية.

وتمثل الساقية كذلك التقنية والوسيلة الأكثر شيوعا في استغلال المياه السطحية، ويختلف نوعها (اسمنت، تراب) بحسب أهمية الصبيب المائي وحجمه، وحسب المساحة المسقية، كما يختلف اسمها حسب الواحات حيث "يطلق عليها بالأمازيغية "تاركا"، "تاروا" جمع "تركين""[3]، . فالساقية بالواحات تحمل دلالات ورموزا، لأنها ترتبط بالماء كمورد أساسي للحياة. وبهذا فهي عنصر مؤثر داخل الجماعة، إذ عليها تنبني التوافقات أو الصراعات، حيث "تتضمن الساقية واقعا معقدا مرتبطا بمستوى تنظيم المجال المسقي، إذ تتكون من ثلاث وحدات أساسية، وهي: الوحدة التقنية، والتي تشمل مجموع مكونات شبكة السقي، من مآخذ، وقناة، وشبكة التوزيع؛ والوحدة الجغرافية والتي تتمثل في المحيط المسقي بهذه الشبكة، ثم الوحدة البشرية المتمثلة في "اجماعة القبلية" المالكة للشبكة ومحيطها

---

valorisation des oasis, composante Tafilalet, association de lutte contre la désertification et pour l'environnement, 2007, P: 81.

1Sanae bouhamid,op cit, P: 41.

2Sanae bouhamid, Ibid, P: 41.

3شفيق محمد، المعجم العربي الأمازيغي، الجزء1 أ-ض، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1987، ص 728.

المسقي"[1].فإن السواقي منشآت تقوم على تداخل البعدين التقني والاجتماعي-الثقافي، فضلا عن أن مختلف التوازنات السوسيومجالية في مختلف المناطق الواحية تبني عليها، حيث ترمز أحيانا للتضامن وأحيانا أخرى للصراعات. لذلك، فالسواقي تمثل أهم عوامل الانتاج بالمناطق الجافة وشبه الجافة، كما أنها تعد من أهم عناصر التراث المائي لكونها تحافظ على المساحة المسقية، ومن ثم تسهم في إكساب المجال الجغرافي في سافلة العين صفة التميز والانفراد، مقارنة بالمناطق الأخرى الواقعة في العالية، حيث تؤثر فيه وتعمل على تحوله. ونسجل هنا أن استغلال الساقية يكون دائما بشكل جماعي بين كافة المستفيدين، ذلك أن طبيعة تدبيرها تؤكد مدى تلاحم أفراد جماعة القبيلة.

يتم الاعتماد على السواقي بشكل كبير في توزيع مياه السقي، باعتبارها الرابط الأساسي بين مصدر الماء والأراضي الزراعية بالواحات، غير أن تأثير الساقية يختلف من حيث حجم الماء ونوع المصدر المائي، حيث يتم توزيع المياه بناء على شروط وقوانين متفق عليها، وبالتالي يتم "تقسيم مياه فيض واديي زيز وغريس الأسفلين، على السواقي المشتقة منهما، اعتمادا على أساس الانتماء للمشيخات داخل واحات تافيلالت الكبرى، وانطلاقا من السدود الحجرية المرتبطة بها، حيث تخصص أيام مُحددة لسقي حقول سكان كل قصر داخل المشيخة؛ التي تتم باتباع الترتيب من العالية في اتجاه السافلة.... تمتد من يوم إلى ثلاثة أيام حسب الأعراف المحلية... ولتحقيق نوع من العدالة في توزيع هذا الماء، أبْرَمت جماعات القصور أعرافا ومقاييس محددة لكل سد وساقية. فخصصوا لساقية السِّيْفِية المأخوذة من سد السيفا العُشْر، ولساقية الغرفية الخُمس، ولساقية النَّبْذُورِيَة العُشر، ولكل من ساقية المدْرَارِية والوُسْطَانية وواد الشُّرَفَاء والصَّفْصَافِية الرُّبُع، ولسواقي السفالات الخُمس"[2]. فإن السواقي بمنطقة الريصاني، والقصور التابعة لها ضمن نفود واحات زيز الأسفل، تختص بتزويد الأراضي الزراعية بمياه السقي لكن بنسب مختلفة، وهذه النسب تتحدد حسب مساحة الأراضي المخصصة لكل قصر، وبخصوص ساقية

1 Ouhajou Lekbir, «Espace hydraulique et société au Maroc, cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Dra».Publications de la Faculté des lettres et sciences humaines, Agadir, Série Thèses et Mémoires n◈7, 1996, P: 343.

2زين العابدين عمر، المرجع السابق، ص 134.

الغُرْفية "تنطلق هذه الساقية من سد الغرفية، المقام على وادي زيز، وهو ثاني سد في ترتيب مواقع السدود التحويلية المغذية لواحات تافيلالت من الشمال إلى الجنوب. تغذي هذه الساقية مجالات القصور التالية: قصر مَرْكِيدَة الذي يستفيد من 1/5 (خَامْسَة) من مياه الفيض المار بساقية الغرفية، وقصر أولاد يُوسُف الذي يستفيد من 1/7 (سَابْعَة) من الفيض، وكل من قصور الدار البَيضَاء، والفَرْحْ، ودَار مُولاي الطَّالْب، تستفيد من1/7 (سَابْعة)"[1].

وتختلف طريقة الاعتماد على الساقية في استغلال المياه وتوزيعها بحسب خصوصيات كل واحة ضمن الجنوب الشرقي للمغرب، فبخصوص واحة دادس نجد أن "الساقية بعد دخولها إلى الدائرة المسقية تبدأ في الانعراجات، وتتفرع إلى قنوات ثانوية تسمى اغلان (المصرف)، وتميل هذه إلى التعامد مع الساقية الرئيسية التي تكون مع النهر الحدود الخارجية للأراضي المسقية، أما القنوات الثلاثية فرسمها يكون موازيا للساقية الأم، وهكذا يستمر التفرع، والتدرج إلى أن نصل إلى أصغر قناة، وهو الذي يحمل الماء إلى المشارة كأبسط تقسيم للأراضي المزروعة"[2]. فهناك سواقي كبرى تحمل الماء من المصدر الرئيسي لتوزعه بعد ذلك على المصارف تكون مهمتها هي إيصال الماء إلى الأراضي المقصودة بالسقي، غير أن هذا التوزيع لا يتم اعتباطا أو عفويا وإنما تحت إشراف مؤسسة اجماعة التي تعمل على تطبيق الأعراف والقوانين المتفق عليها. ففي واحة دادس "تقنية السقي المستعملة في المنطقة هي الغمر (الفيض)، حيث تقسم كل «مشارة» إلى أحواض بواسطة كومات ترابية تدعى «أبادو» أو «تيكت» وتمكن الماء من الاستقرار والركود على شكل ضاية لمدة زمنية"[3].

فقد عمل السكان بواحات درعة منذ زمن غير معروف على الاستفادة من مياه النهر، بإقامة شبكة من السواقي بضفتيه. فالساقية تدخل في الغالب ضمن المشترك الذي لا يختلف أحد على تهيئته وصيانته بشكل جماعي تضامني، وهذا لا يمنع وجود سواقي خاصة حسب الملكيات، حيث "تشكل الساقية بدرعة نموذجا حيا

1زين العابدين عمر، المرجع نفسه، ص 134-135.

2آيت حمزة محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب-نموذج من حوض دادس-، ص 139.

3آيت حمزة محمد، المرجع نفسه، ص 141.

للتكافل الجماعي الذي كان سائدا بين قبائل القصور بالمنطقة"[1]. ذلك أن أشغال حفر وصيانة الساقية وأجزائها تتجاوز طاقة القبيلة الواحدة، زد على ذلك طول مسافة خط الساقية الذي يتجاوز في أحيان كثيرة ست كيلومترات، مما يستوجب معه تعاون أكثر من قبيلة واحدة في أعمال الحفر والصيانة، وعليه تكون الاستفادة من الساقية مشتركة بين هذه القبائل. وبخصوص سواقي توزيع الماء حسب الملكيات بواحات درعة، يتمتع هذا الصنف بنوع من الخصوصية، حيث يعتبر الماء بها ملكا لصاحبه وله حق التصرف فيه بالبيع أو الكراء أو تفويضه لغيره. وهنا "يكون التوزيع بين أصحاب الحقوق حسب مساحة ممتلكاتهم وتتناسب كذلك مع أشغال إنشاء أو صيانة أو كنس الساقية"[2]. وتنظم عملية التقسيم حسب دورة المياه التي تعد بالنوبات أو بأيام المياه، بنظام اليوم والليلة، لهذا فالمتحكم في طول أو قصر دورة المياه هو عدد النوبات التي تقسم إليها الساقية.

فالسواقي عموما هي قنوات لنقل المياه وتوزيعها على الفلاحين حسب حصصهم المائية.وهذا الأمر يتطلب من الجميع الاهتمام بالساقية وتنظيفها وكنسها بطريقة دورية ومنتظمة، حتى تتمكن من أداء وظيفتها دون تأخر أو ضياع للماء أو هدر لحقوق الفلاحين، فإن "تسيير السواقي التقليدية بواحات درعة عموما يلزم المستفيدين من مياه السقي توفير اليد العاملة أو المبالغ المالية للمشاركة في عمليات الصيانة والتنقية والتشطيب. ففي حالة الساقية المشتركة بين جميع الفلاحين فإن صيانة الساقية تتم بما يعرف ب "حد الصايم"، أي يشترك فيها كل الذكور الذين بلغوا سن الصيام أي سن الرشد، وتفرض على كل فرد منهم تغيب عن المشاركة ضريبة عينية أو مادية، يحددها "العامل" بالاتفاق مع أعيان القبيلة. وفي حالة اعتماد الحصة المائية التي يمتلكها الفلاح، وهو ما يعرف محليا "على ماها"، فإن صيانة الساقية رهين بحجم تلك الحصص ويحدد ذلك من طرف العامل"[3].

1البوزيدي أحمد، التاريخ الاجتماعي لدرعة مطلع القرن17- مطلع القرن20، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، أفاق متوسطية، الدار البيضاء، 1994. ص 290.

2 Ouhajou Lekbir, op cit, P: 116.

3والداودي سليمان، وبوزيد نسيبة، وندراوي المصطفى، المرجع السابق، ص 629..

فهناك العديد من التقنيات التقليدية الخاصة بجلب وتوزيع مياه السقي بالواحات، والتي تم إبداعها من طرف الإنسان الواحي سعيا للتكيف مع الظروف القاسية، لأنها عامة تشكو من جفاف المناخ وقلة التساقطات وعدم جريان النهر بصفة دائمة، وإضافة لما تم ذكره يمكن الحديث عن تقنية "الناعورة" بواحات زيز، حيث يتم "جلب الماء من النهر تأخذه ناعورات من وادي زيز وتقذف به في قنوات تحمله"[1]. إضافة إلى حفر واستغلال مياه الآبار، والتي تعد الأكثر انتشارا بواحات زيز في الوقت الحالي، ونذكر مثالا على ذلك واحة مدغرة، التي لا تعتمد فقط "على مياه الفياضانات التي يغلب عليها طابع التدبدب والموسمية. وإلى حدود اليوم لازال سكان مدغرة يعتمدون الطريقة التقليدية في حفر الآبار"[2]. لأن البئر بالنسبة لسكان الواحات أصبح الوسيلة الأقرب والأسهل لاستخراج المياه الجوفية، خاصة أمام قلة أو انعدام التساقطات. كما يمكن الحديث عن تقنية "أغرور" بواحات درعة كتقنية تقليدية استعملها الإنسان الواحي في فترات عصيبة طبعها القحط والجفاف، وهي شائعة الاستعمال في واحات زيز تحت اسم "اَلْكُحِّيزِي". فقد "اعتمد الإنسان الواحي تقنية تدعى الأغرور، التي تفيد في استخراج المياه من الفرشة المائية الباطنية اعتمادا على الطاقة الحيوانية أو البشرية أو هما معا. وهي على شكل آبار ترفع منها المياه وتجمع في حوض الاستقبال، ومنه تصرف عبر مجاري أو سواقي صغيرة إلى الحقول الزراعية"[3].

فقد حاول الإنسان الواحي على مر التاريخ أن يبدع ويبتكر وسائل وتقنيات سقي مناسبة تتوافق مع ظروف وشروط إنتاجه الفلاحي والزراعي، فأمام كل مشكل يجتهد من أجل الدفع بالحياة الإنتاجية من جديد، فقد ابتكر السدود التحويلية وأنشأ السواقي الكبرى والصغرى، واستحدث الخطارات...، بل أبعد من ذلك حفر الآبار واستخرج مياهها الباطنية بفعل المحركات الإليكترونية، لكنه يقف عند جفاف الفرشات المائية الباطنية. فالوضع اليوم بالواحات أصبح مزريا بفعل قلة مياه الفيض أو المياه الباطنية، وهذا يتطلب تدخلا وتخطيطا تنمويا يضع الواحات في صلب اهتمامه الأول، خاصة في ظل انتشار الأراضي الفلاحية الشاسعة قرب

1عبد اللوي علوي أحمد، المرجع السابق، ج1، ص 94.

2عبد اللوي علوي أحمد، المرجع نفسه، 102.

3والداودي سليمان، وبوزيد نسيبة، وندراوي المصطفى، المرجع السابق، ص 630.

الواحات(الفرمات)، والتي تعتمد على تقنيات حديثة في السقي تستنفد كل المياه الجوفية.

4- عادات وأعراف السقي بالواحات

سعى الناسفي الواحات عبر تاريخهم الطويل إلى تنظيم حياتهم الاجتماعية والإنتاجية والاقتصادية، ومن ضمنها نظام السقي المائي الذي يشكل صلب العملية الإنتاجية الفلاحية والزراعية، فقد "سنوا قوانين وأعرافا لتنظيم أعمال الصيانة، تتم أحيانا عبر تعبئة جماهيرية: التويزة، وهو العمل الإجباري، حتى إن النداء الذي يعلن عن بدايته يحمل شعار الخروج من "حَدْ الصَّايْمْ"، أي أنه يشمل جميع الذكور البالغين الراشدين. وكانت الأعراف المحلية لا تتورع عن معاقبة كل تَخَلَّفَ عن هذا العمل الجماعي الإلزامي"[1]. وهذ القوانين تحاول دائما أن تضبط عمليات السقي في احترام تام لكل الحقوق والواجبات في إطار التوازن الاجتماعي داخل القبيلة. فإن "تاريخنا الوطني يزخر بغنى ثوابته العرفية وقواعده القانونية التنظيمية الشاملة، والتي ظلت-وعبر عصور هذا التاريخ- تضمن توازن الانتظام القبلي، وتحكم النزاعات المرتبطة بحقوق المياه واستغلال المجال الفلاحي وأنظمة التملك، بل لم تستثن كذلك أوضاع الفئات الاجتماعية على مختلف درجاتها من حراطين وعبيد ويهود..."[2].

فإن الأعراف والعادات التي ألفناها داخل المجتمع القبلي لا تقتصر فقط على الجانب التقني أوالتحكيم في حالة النزاعات والصراعات، وإنما لها أبعاد اجتماعية وثقافية رمزية، لأنها تمثل روح الجماعة ومنبثقة من قيمها ونسقها الفكري، وبالتالي "هذه الأعراف ليست قَضَاء وفَضّا للنزاعات فحسب، الأمر الذي يعطيها طابعها الجنائي البسيط، بل هي تعبير دقيق ومطابق لإنسية الجماعة انطلاقا من التصور العام للكون حتى أبسط المعاملات اليومية الفجة"[3].فإنها عبارة عن موجه للقيم والسلوكات كما تعبر عن التضامن والتكافل في إطار المصلحة المشتركة، لذلك

1احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، 20.

2احدى امحمد، المرجع السابق، ص 05.

3احدى امحمد، الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الأعراف المحلية، ضمن أعمال ندوة: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية، منطقة درعة نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2005، ص 197.

"تتخذ الأعراف -كأي مؤسسة تنظيمية تعبر عن أعلى مستويات الوعي والحذر والمسؤولية- طابعين أساسيين: طابع عقائدي رمزي، وآخر عملي نفعي"[1].

وغالبا ما كان السقي بالواحات يطرح مجموعة من الإشكالات والنزاعات حول الماء، وهو نزاع قد ينشب بين أهل العالية والسافلة، أو نتيجة سرقة الماء أو الاعتداء على نوبة معينة لشخص معين، غير أن اجماعة كمؤسسة اجتماعية وسياسية تجعل من مسألة تنظيم السقي أحد أهم القضايا الجوهرية، حيث تضع لذلك أعرافا وقوانين يتفق عليها الجميع. وقد نص عرف تِدْرِيْنْ، الخاص بقبائل أيت عطا بمنطقة أيت شَاكَرْ في واحة الرتب ضمن زيز الأوسط، على بعض الأعرافالمتعلقة بتنظيم عمليات السقي، من ضمنها ينص في البند الخاص بأحكام الخماسين رقم 212 على: "وأما زيادة الماء فإن الخماسلا يأكل فيها، ومن وكله في ذلك فنصافه مثقال"[2]. كذلك في البند رقم 246:"وأما من دوّز الماء لأحد غيره، وشكا ذلك الغير بالركَوب[3]، فإن الشيخ يربط عليه يدوز له الماء"[4].أما بخصوص أعراف قبيلة قصر الكَارَة من نفس الواحة فتضمنت: "[133] ومن كسر السد للساقية، أو كسرها في مَرُّوسْ فعليه قنطار لكل واحد. [134] وأما من كسر الساقية أحد في نوبته، بمائة مثقال... [176] وأما من كان بينه وبين صاحبه مجرى الماء، هو الذي يُدَوِّزُهُ يعني السَّفْلِي. [187] وكذلك من بَيَّتْ الرَّبْطَةَ[5] في الساقية نِصَافُه درهم. [188] وأما من غَرَّقَ لأحد قْلِيبَهُ[6] يَقْلِبُهُ لَهُ وَيُعَبِّرُهُ[7]...."[8]. وهي تعد بمثابة خيوط موجهة لتنظيم عمليات استغلال

1قسطاني ابن محمد، الواحات المغربية قبل الاستعمار، غريس نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2005، ص170.

2احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، ص80.

3جذر الكلمة "رَكَبَ"، مما يفسر تدرج بعض الحقول، مما يجعل البعض منها يطل على الأخرى.

4احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، ص85.

5مدخل المصرف، كما يقصد بها ما يقفل به مدخل الماء في كل مصرف.

6من القَلب، والمقصود هو قلب الأرض بالمحراث أو المسحة، حتى تتحول التربة من أسفل إلى أعلى الأرض، ونقول قَليبا أو ڤْلِيبا.

7بمعنى طلي أو رش الأرض المحروثة أو المقلوبة بالسماد البلديلَعْبَارْ.

8Mezzine Larbi, "Le Tafilalet contribution à l'histoire du Maroc au 17eme et 18eme siècle", publication de la faculté des lettres et des science humains-Rabat, série thèses13, imprimerie Najah El Jadida, casablanca, 1987, PP: 152-157.

وتوزيع الماء بالواحة، فقد تواضع عليها جميع أفراد القبيلة وأصبحت عادات طبعت سلوكاتهم اليومية، وتتضمن بالإضافة إلى القوانين العقوبات الخاصة بكل مخالفة.

وقد ارتبطت جميع عمليات السقي بالواحات بعادات مألوفة عند الجماعة، كمعيار أساسي لتنظيم استغلال وتوزيع الماء، ومن ضمنها مبدأ النَّوْبَة كَعُرف أساسي.فإن "النوبة تعني قيام المشتركين في ساقية أو مجرى ماء محدد بوضع أسس تنظيمية تكفل لكل واحد منهم حق الاستئثار بالماء المتوفر بكامله خلال فترة زمنية محددة ومضبوطة في نوبة معلومة، بحسب ما يتوفر عليه من حقوق مائية ليستغله في سقي "عرصته"، أو ليستثمر بالتنازل عنه للغير مقابل أجر، أو ليمنحه على وجه الصدقة والإحسان، أو على وجه الكراء... لمن يكون في أمس الحاجة إليه ويبدي رغبته فيه"[1].ونجد هذا الشكل بواحات عرب الصباح غريس، خاصة بمنطقة الجرف، حيث "يتوزع الماء بواسطة الخطارات في واحة الجرف عبر دورة كاملة تحدد حسب كل خطارة على حدة، فمثلا "بعض الخطارات تصل مدة دورتها إلى 14 يوما، وأخرى إلى 20 يوما وهكذا، وداخل هذه المدة الزمنية يتم توزيع الماء بشكل دقيق ومضبوط حسب حصة كل فرد من ذوي الحقوق، بحيث يتم تقسيم الماء إلى نوبة، وهي أكبر حصة مائية، والتي تصل إلى 12 ساعة، كما تنقسم النوبة بدورها إلى النصف والربع ثم الثمن"[2].

أما بخصوص واحات درعة، فإن عمليات السقي بالاعتماد على تقنية الساقية، نجد النوبة تتم بالتناوب بين الليل والنهار وتقسم بين القبائل وفق شروط وضوابط محددة، غير أنه لم يعد كما كان في الماضي، ونذكر على سبيل المثال "ساقية سيدي بلال بواحة ترناتة... تتقاسم ملكيتها حوالي عشرة قبائل من قبائل الروحة... ماء الساقية كان يتم توزيعه في الماضي متداولا بين الليل والنهار مدة أسبوع، وأن النوبات تحمل أسماء ليالي الأسبوع فيقال مثلا نوبة يوم السبت، ونوبة ليلة الأحد وهكذا دواليك. إلا أننا نلاحظ من خلال رسوم بيع وشراء الماء بهذه الساقية أن القبائل قد تخلت عن هذا النظام في توزيع الماء، وترتيب النوبات، واعتمدت نظاما

1إد الفقيه أحمد، نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في القانون المغربي، منشورات كلية الشريعة بأكادير، رسائل وأطروحات جامعية، رقم 06، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2002، ص 467.

2Spoerry Sylvie,op cit, P: 89.

آخر في التوزيع أكثر تعقيدا وغموضا. وبعد أن كان الماء يوزع خلال سبعة أيام بلياليها أي حوالي أربعة عشرة نوبة، أضحى يوزع على ثلاثة وعشرين نوبة"[1].

الأمر نفسه بواحة درعة الوسطى، حيث تحمل النوبة اسما آخر، وتعتبر الآلية الأساسية لعمليات السقي بالساقية، والأداة الضامنة للحفاظ على حق الناس من الماء، وفي هذا الصدد نذكر ساقية "تمزموط" خامس سواقي عالية واحة تينزولين، التي تجمع بين مجالي سقي دواري "تمزموط" و"الحد"، وهي من السواقي ذات الملكية الجماعية للماء والتي تعتمد على "النوبة" كأداة لتنظيم توزيع الحصص داخل مجال سقي هذه الأخيرة. ويتم توزيع النوبات في هذه الساقية باعتماد نظام "أللام" أو "النوبة"، وهي طريقة تقليدية تنبني على تحديد مجموعة من الحصص، تقسم على مجموع المصارف الرئيسية للساقية الأم "حسب أيام الساقية مسمات بأيام الأسبوع"[2]، حيث "تحصر الدورة المائية في 7 أيام، وتقسم على 11 مصرفا كبيرا بمعدل 15 ساعة لكل مصرف، ويتم تحديد بداية ونهاية كل حصة باعتماد مواقيت الصلاة وطلوع وغروب الشمس"[3].أما في واحة "ترناتة" بدرعة، يعتبر زمن السقي محدد أساسي في توزيع مياه السقي على المستفيدين من أصحاب الأراضي الزراعية، وبهذا يعتمدون على "الساعة المائية "تناست"، التي تعد أداة دقيقة لقياس الزمن على مدار الليل والنهار، بهدف تحديد مدة الحصة المائية المناسبة لكل مستفيد في غياب الساعات لقياس الزمن. حيث يقيس "الصرايفي"، المكلف بعملية القياس، مدة الحصة المائية للمستفيد، التي غالبا تقل أو تزيد عن 1.7 لتر من الماء، وذلك بوضع "تناست" أي إناء صغير به ثقب من أسفله في وعاء أكبر منه مملوء بالماء، وعندما يمتلئ الإناء وينزل أسفل الوعاء يدل ذلك على انتهاء المدة الزمنية المخصصة لحصة مائية معينة"[4].

وفي السواقي ذات الملكية الجماعية، يتم توزيع الأشغال في عمليات الصيانة حسب حجم ملكية الأرض والوظيفة والمكانة داخل القصر، بحيث يعفى بعض

1البوزيدي أحمد، قضايا توزيع الماء بواحة درعةمن خلال الوثائق المحلية، ص 87-88.

2العثماني امحمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، دراسة لأعراف فبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 2004، ص117.

3رواية شفوية، رئيس جمعية السقي بتمزموط: جري محمود، يوم2021/08/28.

4والداودي سليمان، وبوزيد نسيبة، وندراوي المصطفى، المرجع السابق، ص 629.

المسؤولين القبليين ك"شيخ القبيلة" و"عامل الساقية" و"الأعيان" من هذه الأشغال ويكون حضورهم خلالها للمراقبة والتنظيم فقط. "وعلى الرغم من بساطة هذا النظام بالمقارنة مع الأنظمة الأخرى وغياب التوثيق داخله، فإن حفظه والحفاظ عليه يبقى عملا ذهنيا متوارثا يحفظه مزاولوه، ويكون الغلط في قسمة المياه منعدم بالمرة"[1]. وقد ظهرت مجموعة من الإقطاعيات الخاصة بالزوايا، والتي كان لها دور في امتلاك وتوزيع حصص الماء بدرعة. ففي واحة تمزيرت شكلت وحدة توزيع الماء "الرجل" في الساقية نوبة للمستفيد "فنقول مثلا أن نوبة يوم الأحد فيها "ثمانية رجال" ونوبة يوم الاثنين "عشر رجال" وهكذا"[2]. ونذكر مثالا آخر من واحة دادس، والتي لها نمطا خاصا في عادات السقي، فإذا "أخذنا مثال الدائرة المزروعة في دوار أمجكاك نجد أنها تسقى بأربع سواقي رئيسية، وتتبع كل فرقة في نوبتها ترتيبا معينا في السقي. ويتعلق هذا الترتيب أولا بالسواقي حيث تتناوب عليها فرق الدوائر المسقية الواحدة تلو الأخرى، إلا أن هذا التتابع لا يعني أن جميع الحقول التي تغطيها ساقية واحدة تسقى في نفس النوبة، وإنما يكون التتابع بين الحقول التي تملكها الفرقة في الدائرة المعنية، بينما تترك الحقول التي توجد في حوزة الآخرين على شكل لوحة الشطرنج، وهكذا عندما تتولى الفرق الأخرى نوبتها من الماء تعود مرات عديدة إلى نفس الساقية، لسقى الفراغات التي تبقت بعد نوبة كل فرقة"[3].

إن الأعراف والعادات التي أحدثتها مؤسسة اجماعة بالواحات، بخصوص طريقة تدبير وتسيير شؤون مياه السقي، كان لها أدوارا كبيرة في تقنين نظام السقي بهذه المناطق وجعله في خدمة مصالح الفلاحين، بشكل يضمن حق استفادتهم من استغلال المياه بشكل يتوافق مع حاجياتهم، لأن السقي بالنسبة للواحيين يعد عماد الحياة، إذ بواسطته تستمر الإنتاجية الفلاحية باعتبارها المورد الوحيد للاقتصاد المحلي. فهي عادات تختلف من واحة إلى أخرى حسب الموقع الجغرافي ووفرت المياه وطرق الحصول عليه، لكن تشترك جميعها في مسعى أساسي يتمثل في إتاحة الفرص للجميع من أجل الاستفادة، والمساهمة في عمليات إنتاجية دائمة، ومحاولة

1العثماني امحمد، المرجع السابق، ص 117.

2البوزيدي أحمد، التاريخ الاجتماعي لدرعة مطلع القرن17- مطلع القرن20، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، ص 290.

3آيت حمزة محمد، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب-نموذج من حوض دادس-، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، العدد 13، الرباط، 1987، ص 147.

تذويب الفوارق بين الناس، وفض النزاعات والصراعات التي يمكن أن تنشب بفعل الخلافات حول حصص الماء المخصصة للسقي.

خاتمة

عرفت المجالات الواحية في الغالب تدبيرا جماعيا لمياه السقي من خلال سن مجموعة من القوانين والعادات والأعراف، وابتكار تقنيات جلب واستغلال الماء. فإنندرة الموارد المائية والتي فرضت على المجتمعات المستقرة بالواحات التأقلم مع هذا الواقع، من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة، بشكل جماعي يراعي تحقيق التوازن بين هذه الإمكانيات وحاجيات هذه المجتمعات. كما أن استغلال هذه الموارد تطلب انجاز مشاريع ضخمة كالخطارات والسدود التحويلية والسواقي...، وهو ما تطلب تعبئة الساكنة لإنجازها. وقد شكلت هذه التعبئة خطوة أولى نحو التدبير الجماعي للموارد المائية التي نتجت عن انجاز هذه المشاريع. غير أن هذا النوع من التدبير لا يمكن أن يتحقق ويستمر إلا من خلال انصهار الفرد داخل الجماعة في إطار كيان قوي قادر على ضمان استمرار التحام مكوناته، واحترام شروطه وقوانينه.

كما أن الأعراف والعادات التي أنشأتها مؤسسة اجماعة ذات أصالة عريقة تستجيب لروح حاجيات الناس، ويطبعها التضامن والتكامل داخل نفس الجماعة في إحقاق للحق الإنساني وفرض صارم للقيام بالواجب، لأن هذه المؤسسة تعتبر هيئة محلية منتخبة لها أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية...، ودراية وخبرة كافية بكل شؤون القبيلة، وبالتالي الوظائف والأدوار الكبيرة التي لعبتها اجماعة على مر التاريخ في تنظيم العلاقات وخلق التوافقات، خاصة في الجانب التنموي المحلي، يمكن الاعتماد إليها اليوم ليس من باب التشاور ولكن بمقاربة تشاركية مع الهيئات الإدارية الجديدة للدولة، من أجل التعاون في تحقيق التنمية المحلية في أبعادها الشاملة، لأنه من دون إشراك المواطن المحلي بطريقة مباشرة لا يمكن الوصول إلى برنامج تنموي واضح المعالم مهما كانت السبل والادعاءات بالخطط والبرامج الفوقية.

فسكان الواحات اليوم يجدون أنفسهم أمام مجموعة من التحديات، منها ضرورة تجديد العادات والأعراف التقليدية حتى تتماشى مع الوضع الجديد، ومحاولة ابتكار تقنيات جديدة لجلب مياه السقي خاصة أمام ضعف فاعلية بعضها، أمام الوضعية المزرية التي تعيشها الواحات بفعل انعدام أو قلة مياه الفيض وجفاف الفرشة المائية الباطنية. فالغابات الواحية اليوم تعرف الإهمال نتيجة قلة المياه واتجاه الجميع نحو

الهجرة إلى المراكز أو خارج المغرب، بدعوى أن الإنتاج الفلاحي لم يعد قادرا على توفير الاحتياجات الضرورية للعيش الكريم في مقابل العمل بالأجر أو في التجارة...، إضافة إلى غياب الأدوار الحقيقية التي كانت تقوم بها مؤسسة اجماعة داخل القصر.ونتيجة ذلك تعرضت الواحات بالمغرب إلى الدمار بسبب اشتعال/إشعال النيران التي أكلت الأخضر واليابس، كما لاحظنا ذلك في واحات زيز الأوسط، فالسؤال المركب المطروح بإلحاح هو:ما السبيل إلى تجديد منظومة السقي بالواحات بما يساعد على إحيائها وإعمارها؟وعلى من تقع مسؤولية هذه المشروع التنموي؟ هل من الممكن إحياء أدوار مؤسسة اجماعة بأدوار ووظائف حقيقية تتماشى مع فلسفة المغرب الحديث؟ أم نترك المسؤولية للهياكل والمؤسسات الإدارية الحديثة بأدوارها ومسؤولياتها الجديدة؟

بيبليوغرافيا

- احدى امحمد، أعراف الجنوب المغربي: نموذج عرف ايت عطا الرتب بوادي زيز، منشورات مختبر الأبحاث في المجتمعات الصحراوية، سلسلة دفاتر الجنوب، رقم1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير، جامعة ابن زهر، أكادير، ط2، 2012.
- احدى امحمد، الإنسان والبيئة بواحات الجنوب الشرقي المغربي من خلال الأعراف المحلية، ضمن أعمال ندوة: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية، منطقة درعة نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2005.
- البوزيدي أحمد، قضايا توزيع الماء بواحة درعة(من خلال الوثائق المحلية)، ضمن: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم11، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، أيام 10-11-12 دجنبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999.
- البوزيدي أحمد، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن17- مطلع القرن20)، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، أفاق متوسطية، الدار البيضاء، 1994.
- البوزيدي أحمد، تدهور البيئة بواحات درعة من خلال الكتابات المحلية، ضمن: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية: منطقة درعة نموذجا، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تنسق محمد حمام، سلسلة الندوات والمناظرات، رقم 9، 2005.
- العثماني امحمد، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط1، 2004.
- العربي (عبد العزيز)، وعلي فالح، نظام الخطارات تراث مائي غني يواجه إشكالية ندرة المياه وتحدي التغير المناخي، واحات المعيدر أنموذجا، منشورات مجلة التغيرات المناخية والتنمية الترابية بالمغرب، 2017.
- أيت حمزة (محمد)، التوازن الإيكولوجي بين التنافس والتكامل، ضمن: أعمال ندوة المجال والمجتمع بالواحات المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1993.
- بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

ـ آيت حمزة (محمد)، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب-نموذج من حوض دادس-، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، العدد 13، الرباط، 1987.
ـ أعفيف)محمد(، توات مساهمة في دراسة مجتمع الواحات وتاريخها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط.1، 2014.
ـ إد الفقيه (أحمد)، نظام المياه والحقوق المرتبطة بها في القانون المغربي، منشورات كلية الشريعة بأكادير، رسائل وأطروحات جامعية، رقم 06، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2002.
ـ زين العابدين (عمر)، الماء والأرض بواحات زيز وغريس الأسفلين، دراسة في أثر الماء في المجتمع والذهنيات، ضمن كتاب جماعي بعنوان: واحات زيز وغريس - المجال والإنسان والمجتمع-، تنسيق: الصديق الصادقي العماري و رشيد الزعفران، مطبعة شمس برانت، سلا، المغرب، ط1، غشت 2021.
ـ شفيق محمد. المعجم العربي الأمازيغي، الجزء1 (أ-ض)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1987.
ـ عبد اللوي علوي (أحمد)، مدغرة وادي زيز إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، ج1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1996.
ـ عمالك أحمد: جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية من النشأة إلى وفاة الشيخ محمد الحنفي، ج 2، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 2006.
ـ قسطاني (ابن محمد)، الواحات المغربية قبل الاستعمار، غريس نموذجا، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2005.
ـ لمراني علوي (محمد)، قضايا الماء في بلاد المغرب الأقصى، ضمن: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم11، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، أيام 10-11-12 دجنبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999.

- مرزوق (عبد الكريم)، المجال والمجتمع بالواحات المغربية، نموذج قصر زناكة بفجيج، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية 1995 - 1996،
- مزيان أحمد، استغلال الماء في الواحات نموذج فجيج(فكيك)، ضمن: الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم11، جامعة الحسن الثاني-عين الشق، أيام 10-11-12 دجنبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999.
- مزيان أحمد، فجيج: مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن 19، مطبعة فجر السعادة، الدار البيضاء، المغرب، 1988.
- مزوز ليلى، بوصفيح صباح، بابا خويا (محمد)، الموارد المائية بواحات تافيلالت بالمغرب بين إكراهات الندرة وإشكالية التدبير، دراسة حالة واحة الجرف، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018.
- مهدان امحمد، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، منشورات جامعة ابن الزهر، أكادير، 2012.
- مهدان امحمد، خطارات الجنوب الشرقي للمغرب تراث يستحق الاهتمام، مجلة الموروث، العدد 22، منشورات معهد الشارقة للتراث، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2021.
- ميوسي (محمد)، تافيلالت من أطروحة التراجع إلى أطروحة التحول والاستمرار أداء الواحات بين المقاربتين المشهدية والشمولية أية تنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، بحث مرقون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص 270.
- هلالي العربي، فجيج، تاريخ، وثائق، ومعالم، المسجد العتيق والصومعة الحجرية، المطابع المغربية والدولية، طنجة، 1981.
- والداودي سليمان، و بوزيد نسيبة، و ندراوي المصطفى، الأساليب التقليدية لتدبير الموارد المائية ورهان التنمية، حالة واحة ترناتة بدرعة الوسطى، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 02، العدد 04، السودان، الخرطوم، أبريل 2021.
- Bencherifa Abdellatif, «Ecologie Culturelle de l'oasis de Figuig, l'utilisation actuelle des ressources Hydro-agricole entre

l'abandon, la consolidation et l'intensification», In: ALAOUI (M.1) et CARRIERE(P), (éd): aspects de l'agriculture irriguée au Maroc, Publication de l'Université Mohamed 5, Rabat, et de l'Université de Paule Valery Montpelier, 1991.

- Bencherifa Abdellatif, et Popp Herbert, «L'Oasis de Figuig: Persistance et changement», Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, Série Essais et études, N° 3, Passau, Rabat, 1992.

- Gilbert Grandguillaume, «De la coutume à la loi. Droit de l'eau et statut des communautés locales dans le Touat précolonial», Peuples méditerranéens, nº 2, Paris, France, 1978.

- Meunié Jacques Djinn, Le Maroc Saharien des origines à 1670, t1, Editeur: Klincksieck, Paris, 1982.

- Mezzine Larbi, «Le Tafilalet contribution à l'histoire du Maroc au 17eme et 18eme siècle», publication de la faculté des lettres et des science humains-Rabat, série thèses13, imprimerie Najah El Jadida, casablanca, 1987.

- Ouhajou Lekbir, «Espace hydraulique et société au Maroc, cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Dra». Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines- Université Ibn Zohr– Agadir, Série Thèses et Mémoires n°7, 1996.

- Sanae bouhamid Alaoui, «Evaluation des performances technico économiques A l'échèle des exploitations Agricoles des oasis de Tafilalet, cas des permetre aoufous et jorf», projet de fin d'études pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'état en Génie rural, Institut Agronomique et vétérinaire Hassan2, 2011.

- Spoerry Sylvie, «le retour en eau des khettaras de jorf, une oasis du Tafilalet, SUD EST du Maroc, dynamique de gestion de l'eau», En vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie tropicale de L'IRC sup agro, option gestion sociale de l'eau, programme de lutte contre la désertification et lutte contre la pauvreté par la sauvegarde et la valorisation des oasis, composante Tafilalet, association de lutte contre la désertification et pour l'environnement, 2007.

لقد أكدت الأبحاث التي يضمها هذا العمل أن المغرب هو فعلا "جنة الأنثروبولوجيين" كما ردد الكثير من الباحثين، اقتناعا منهم بالثراء الرمزي الذي تختزنه الثقافة المغربية، في أبعادها التعددية الغارقة في القدم، فما من "سجل" ثقافي إلا ويحيل على "عمق" تاريخي وامتداد مجتمعي مسنود برمزية دالة، وهو ما نلاحظه بجلاء في "تنوع" أشكال ومضامين أنماط العيش وآليات التفاوض مع الواقع، في مستويات من الأداء الاجتماعي والفعل الثقافي، الذي حسم انتقال "المغربي" من الطبيعة إلى الثقافة، ومكنه من بناء هويته الجمعية عبر الزمن. إن الثقافة المغربية، بما هي كل مركب، وفقا للفهم التايلوري، تتضمن كافة الإنتاجات الفكرية والمادية واللامادية، والتي تظل ممهورة بتوقيع مختلف الحساسيات المكونة لهذا المغرب التعددي، في عمقه الإفريقي وأصله الأمازيغي وانتمائه العربي الإسلامي، وأساسه الحساني الصحراوي، ومكونه اليهودي، وامتداده الموريسكي وانفتاحه على الثقافات الأخرى.

ISBN : 978-9920-568-32-6
9 789920 568326

IMPRIMERIE BILAL

تجديد دراسات المغاربة

إشكاليات التراث الاجتماعي والثقافي